

اللجنة الأولى
الجلسة ٣٨
المعقودة يوم الاثنين
١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة السادسة والأربعون
الوثائق الرسمية

محضر حرفي للجلسة الثامنة والثلاثين

(بولندا)

السيد مروزفيتش

الرئيس :

المحتويات

- مسألة أنتاركتيكا : المناقشة العامة والنظر في مشاريع القرارات والبيت فيها (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/46/PV.38
2 December 1991

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥البند ٦٦ من جدول الاعمالمسألة أنتاركتيكا : المناقشة العامة والنظر في مشاريع القرارات والبت فيها

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : كما يذكر الممثلون ، أدرجت

مسألة أنتاركتيكا للمرة الاولى في جدول أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والثلاثين في عام ١٩٨٣ . وقد نظرت الجمعية العامة في كل دورة من دوراتها اللاحقة في مسألة أنتاركتيكا ، وهي مسألة اكتست بأهمية عالمية بالنسبة لنا وللأجيال المقبلة .

وفي الدورة الماضية للجمعية العامة نظرت الوفود في التقارير الواردة في الوثيقتين A/45/458 و A/45/459 حول مختلف جوانب موضوع أنتاركتيكا . وبعد النظر في هذه التقارير ، اتخذت الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين القرارين ٧٨/٤٥ ألف و ٧٨/٤٥ باء .

وفي هذا الصدد ، أود أن أسترعي انتباه الوفود إلى تقارير الأمين العام الواردة في الوثائق A/46/512 و A/46/583 و A/46/590 المعروضة على اللجنة . وقد أعدت هذه التقارير في نطاق البيانات والموارد المتاحة للأمانة العامة كما طلب ذلك . وهي تتناول الشواغل المحددة التي أثيرت في القرارين اللذين أشرت إليهما آنفا .

وكما يعلم أعضاء اللجنة تمام العلم ، فإن انتاركتيكا والنظم الايكولوجية المرتبطة بها تلعب دورا حاسما في تشكيل مناخ العالم . وبالرغم من أننا وسعدنا معلوماتنا عن القارة البيضاء مؤخرا ، فإننا لا نزال في مستهل الطريق نحو تقدير كامل أهميتها بالنسبة لحياتنا وللترباط الوثيق الذي لا ينفصم بين انتاركتيكا وبقيّة العالم . لقد أسهمت مداولات اللجنة في الدورات الماضية إسهاما كبيرا في تفهم تلك المنطقة الشاسعة المعقدة . وأصبح واضحا أكثر من ذي قبل أنه يجب أن يقتصر استخدام انتاركتيكا إلى الأبد على الأغراض السلمية ، وأن تظل خالية من الأسلحة والمنشآت العسكرية ، وألا تصبح مصدرا للتوتر والخلاف .

بالإضافة إلى ذلك ، أود مرة أخرى أن استرعي انتباه اللجنة إلى الأهمية القصوى لحماية البيئة في انتاركتيكا ، وهو هدف يجب ألا يدخر المجتمع الدولي جهدا في سبيل تحقيقه . وفي هذا المجال ، أود أن أشير إلى التوقيع مؤخرا على بروتوكول حماية البيئة الملحق بمعاهدة انتاركتيكا الذي يجعل انتاركتيكا "محمية وطنية مكرسة للسلم والعلم" . ولما كنا نتوسع في البحث عن حلول لمسألة انتاركتيكا ، فإنني أدعو جميع المشتركين في هذه المناقشة إلى الاسترشاد بروح التوفيق والتعاون والتفاهم المتبادل .

وأود أن أذكر أن لدينا ثلاثة أيام ، وبعبارة أخرى لدينا ما مجموعه ست جلسات ، يجب على اللجنة خلالها أن تنهي مناقشتها العامة ، والنظر والبت في مشاريع القرارات المتعلقة بالبند ٦٦ من جدول الأعمال ، "مسألة انتاركتيكا" .

ووفقا لبرنامج عمل اللجنة وجدولها الزمني يكون الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات التي تتعلق بهذا البند هو اليوم ، الاثنين ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ، الساعة ١٢/٠٠ .

وأود أيضا أن أذكر الوفود مرة أخرى بأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة حول البند ٦٦ من جدول الأعمال ستقفل اليوم الساعة ١٢/٠٠ . ولهذا أحث الوفود أن تتكرم بتسجيل أسمائها في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن لكي تتمكن اللجنة من الاستفادة التامة من الوقت والموارد المتاحة لها .

السيد رضوان (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في

البداية أن أعرب لكم ، سيدي الرئيس ، عن تقدير وفد بلدي لبيانكم الافتتاحي الذي لا شك في أن اللجنة ستسترشد به عند نظرها في البند ٦٦ من جدول الأعمال "مسألة أنتاركتيكا" .

لقد انقضت تسعة أعوام منذ أن عرضت ماليزيا وأنتيفوا وبربودا بند جدول الأعمال المتعلق بأنتاركتيكا في الدورة ٣٨ للجمعية العامة . ومنذ ذلك الحين دعونا مرارا وتكرارا ، ومعنا أكثر من ١٠٠ بلد آخر . إلى إشراك المجتمع الدولي برمته ، تحت مظلة الأمم المتحدة ، في النظر في مستقبل أنتاركتيكا واتخاذ إجراء بشأنه . وبالرغم من هذا لم تلق جهودنا استجابة مواتية من الأطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا . والآن ، في الوقت الذي تسعى فيه الأمم المتحدة إلى تشجيع الوضوح والمحاسبة والممارسة الديمقراطية في الشؤون الدولية ، لا يقبل ألا تكون هذه الأطراف قد دعت الأمين العام أو ممثليه إلى اجتماعاتها بعد ، وألا تكون قد أودعت وشائق اجتماعاتها لدى الأمم المتحدة حتى الآن .

وقد أوضح مؤيدو هذا البند على مر السنين أن أنتاركتيكا تراث مشترك للبشرية ، وأن حمايتها شاغل مشترك وأن القارة لها تأثير عميق على نمط دورة الغلاف الجوي والمحيط اللذين يشكلان العناصر التي تحدد مناخ الأرض ، وبالتالي منتجاتنا الغذائية والمادية .

ويؤكد المؤيدون أيضا أنه في ضوء العلاقة المتبادلة المعقدة بين الكائنات في النظام الأيكولوجي لأنتاركتيكا ، فإن أي إخلال بنظام العلاقة المتبادلة هذا من شأنه أن يؤثر تأثيرا خطيرا على بيئة القارة بأكملها .

وسنعرض مرة أخرى هذا العام مشروع قرار يكرر الدعوات السابقة من أجل إشراك المجتمع الدولي بأكمله ، من خلال منظومة الأمم المتحدة ، في وضع اتفاقية شاملة للبيئة ، لصون أنتاركتيكا وحمايتها ، وإنشاء محمية طبيعية أو متنزه عالمي يشترك المجتمع الدولي بأكمله مشاركة كاملة في التفاوض عليه .

وقد وقّعت أطراف المعاهدة في مدريد منذ ستة أسابيع بروتوكول حماية البيئة الملحق بمعاهدة أنتاركتيكا كتدبير لحماية بيئة أنتاركتيكا من العواقب المدمرة للأنشطة البشرية في تلك القارة . وترحب حكومة ماليزيا بهذه الخطوة الإيجابية . ويمثل النص في البروتوكول على حظر التعدين في أنتاركتيكا لمدة ٥٠ عاما تطورا هاما ، نظرا لأن نفس البلدان التي وقّعت على البروتوكول كانت قد وقّعت منذ ثلاثة أعوام على اتفاقية أخرى لفتح القارة أمام عمليات التنقيب عن المعادن . فيمكننا ، على الأقل ، أن نجد العزاء في أن مناشدات المجتمع الدولي المستمرة ، مدعومة بالجهود غير الحكومية ، يمكن أن تؤثر على تفكير الأطراف الاستشارية وتحقق بعض النتائج الإيجابية .

وتستهدف جهودنا الآن الإبقاء على هذا الضغط ، نظرا لأنه لا تزال هناك حاجة إلى الإعراب عن القلق إزاء البروتوكول ، خاصة وأن امتياز اتخاذ القرار بالنسبة لخطأ ومصواب أي شيء يتعلق بالقارة لا يزال حكرا على هذا النادي الخاص جدا . وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن البروتوكول ، بمقتضى المادة ٢٣ منه ، لن يدخل حيّز التنفيذ إلا بعد ثلاثين يوما من تاريخ إيداع صكوك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام ، من جانب جميع الدول التي هي أطراف استشارية في المعاهدة . ولا يزال من غير المعروف ما إذا كانت كل هذه الأطراف ستصدق على البروتوكول أم لا . ومن المهم أيضا أن نعرف المدة التي يستغرقها دخول البروتوكول حيّز التنفيذ . وإذا أخذنا في الاعتبار أن رفض طرف واحد في المعاهدة التصديق على البروتوكول يتسبب في إلغائه ، كما حدث لاتفاقية تنظيم أنشطة الموارد المعدنية في أنتاركتيكا ، فإن قدرة البروتوكول على حماية البيئة في أنتاركتيكا تبدو غير مؤكدة في الوقت الحالي .

وهناك أيضا مسألة مدى فعالية البروتوكول في حماية البيئة في أنتاركتيكا . للوهلة الأولى ، يبدو البروتوكول شاملا للغاية ، ففيه أحكام يجب اتباعها لعدد لا يحصى من الأنشطة والإجراءات . ومع ذلك ، يمكننا إبراز ما يحتويه من فجوات إذا دققنا النظر فيه .

فالبروتوكول يفرض حظرا لمدة ٥٠ عاما على التعدين في أنتاركتيكا ، وهي خطوة نرحّب بها ، ولكن كان يجب حظر التعدين حظرا دائما لفترة ٥٠ عاما قصيرة وغير كافية إذا قيست بالمقاييس التاريخية . والشروط الواردة في الاحكام المتعلقة بتعديل البروتوكول أو تنقيحه ليست بالقوة الكافية أيضا . وبدلا من توافق الآراء ، فإن البروتوكول يتطلب موافقة ثلاثة أرباع الاطراف الاستشارية وقت اعتماد البروتوكول لإسقاط قرار حظر التعدين . وهذا يعني أنه حتى إذا زاد عدد هؤلاء الاطراف خلال ٥٠ عاما ، فليست هناك حاجة إلا لأغلبية بسيطة ، تشمل ١٦ من الاطراف الموقعة الأصلية ، لإسقاط الحظر المفروض .

والتعدين ليس النشاط الإنساني المدمر الوحيد في أنتاركتيكا . فهناك أنشطة أخرى - مثل صيد الحيتان والاسماك والسياحة - كان يجب أن يشملها البروتوكول . ومشكلة صيد الحيتان والاسماك في أنتاركتيكا تحكمها في الوقت الحالي اتفاقية حماية الموارد البحرية الحية في أنتاركتيكا . ومع ذلك ، فإن إدارة تلك الاتفاقية غير مرضية . ووفقا لنشرة أصدرتها حركة السلام الأخضر الدولية بعنوان "حلم واقعي لأنتاركتيكا" ، فإن إدارة هذه الاتفاقية لمصائد الاسماك لم تنفذ بعد على النحو الواجب . وقد ذكرت حركة السلام الأخضر أنه بينما تستخدم دول الاتفاقية ثغرات فيها لكي تمنع تدابير الحفظ ، فإن رصيد الاسماك الزعنغية مستمر في الانقراض إلى درجة تتعدى درجة الإبادة التجارية . وقد اتفق تقرير الأمين العام (A/46/590) المتعلق بحالة البيئة في أنتاركتيكا وتأثيرها على النظام البيئي العالمي مع حركة السلام الأخضر في هذه النقطة ، مشيرا إلى أن الوفرة التامة في رصيد الاسماك قد انخفضت انخفاضا كبيرا .

وبالنسبة للحيتان ، فقد أشار تقرير الأمين العام إلى أن أعداد الحيتان الزعنغية والصاي والرايت والحدياء استنزفت إلى حد كبير وأنه ليس هناك علامات واضحة على رجوع الصيد إلى مستواه الأصلي رغم مختلف تدابير الحفظ .

إن السياحة تمثل خطرا خاصا على البيئة في أنتاركتيكا بطرق متعددة لا يمكن تناولها نظرا للنظام البيئي الهش والحساس للقارة وعدم توفر الوسائل الآمنة الملائمة للتخلص من النفايات . إن تقرير الأمين العام عن حالة البيئة في أنتاركتيكا وتأثيرها على النظام البيئي العالمي يذكر أنه في فترة السنوات الست الماضية نقصت أعداد طيور أديلي المشتركة في عملية التكاثر في رأس رويدس بنسبة ٥٠ في المائة ، وعُزي ذلك إلى التوتر الناجم عن الزيارات المتكررة التي يقوم بها السياح والموظفون في المحطة العلمية المجاورة (A/46/590 ، الفقرة ٢٣) .

ومع أن بروتوكول مدريد يرسى مبادئ ينبغي التمسك بها في تخطيط وممارسة الأنشطة لضمان تجنب الآثار الضارة ومن بينها ما يتعلق بالأنماط الجوية ونوعية الهواء والماء ، والتغيرات في الغلاف الجوي والبيئة الأرضية والجليدية والبحرية ، فإنه لا يوفر تفسيراً محددا لما يشكل انتهاكا للمبادئ المذكورة . وفي الوقت نفسه ليس البروتوكول واضحا في بيان ماهية السلطة المخولة بالموافقة على بعض الأنشطة . وعلى سبيل المثال ، يترك البروتوكول للبلدان فرادى موضوع تحديد الأثر البيئي للأنشطة . وهذه شفرة خطيرة . وبالفعل ، ففي نفس النشرة المشار إليها سابقا ذكرت "السلام الأخضر الدولية" أن التوصيات في إطار معاهدة أنتاركتيكا قد تجوّهت لخدمة المصالح الاقتصادية أو السوقية ، وأن هلهلة صياغتها في أحوال كثيرة بلغت حدا يسمح للمرء بالاعتقاد بأن كل شيء يمكن أن يفتقر .

إن اللجنة المعنية بحماية البيئة المنصوص عليها في البروتوكول تعطي الانطباع - من اسمها - بأن لديها سلطة قبول أو رفض أي نشاط يعرض عليها . إلا أن عمل اللجنة ليس سوى التوصية بأن تقوم اجتماعات الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا بتقييم تلك الأمور . ولما كان أي بلد يقوم بنشاط هناك مشاركا أيضا في تلك الاجتماعات ، فإن الاعتبارات السياسية تعلو على الاعتبارات العلمية . وفي الوقت نفسه ، لم يوضح ما إذا كان التقييم الذي تجريه اجتماعات الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا يتضمن عنصر منح الموافقة أو الحرمان منها . ولذلك فإن

البروتوكول ليس به حقا وسيلة للرقابة على الأنشطة البشرية في أنتاركتيكا عدا التزام وسعي وضمير الدول الاطراف الاستشارية تجاه معاهدة أنتاركتيكا . وكما يعلم الاعضاء جميعا أن الضمير سلعة هشة يمكنه دائما أن يوهن الالتزام .

وفيما يتعلق بالامتثال ، يقع مرة أخرى على البلدان الاعضاء عبء إبداء العزم والالتزام والضمير للعمل بما يتلاءم مع القواعد واللوائح الصحيحة لضمان الامتثال للبروتوكول والمبادئ الواردة فيه . وهذا يتضمن الحفاظ على نباتات وحيوانات أنتاركتيكا والتخلص من النفايات وإدارتها ومنع التلوث البحري . ليس هناك نص بشأن آلية للرقابة ، سواء تطبقها الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا أو أي منظمة مستقلة للتحقق من الالتزام بأحكام البروتوكول .

أود أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على التقارير الثلاثة التي أعدها للجمعية العامة والتي ترد في الوثائق A/46/512 و A/46/583 و A/46/590 . ونلاحظ أن إنشاء محطة أبحاث تتبناها الأمم المتحدة عمل هائل في ضوء الحالة المالية المحدودة للمنظمة . ومع هذا ، فإن هذه الحالة لا تحول دون إمكانية قيام الأمم المتحدة بدور نشط في أنتاركتيكا في المراقبة أو التفتيش لضمان عدم القيام بأنشطة ذات طابع ضار على القارة . ومن شأن ذلك النشاط ألا يتطلب سوى زيارة مخططة يقوم بها فريق تابع للأمم المتحدة ، وأن يقضي على الحاجة إلى إنشاء محطة أبحاث تابعة للأمم المتحدة في أنتاركتيكا . ولذلك ، ستسعى اللجنة في مشروع قرار هذا العام إلى إبقاء الأمر قيد نظرها .

وأود أيضا أن أشير إلى تقرير الأمين العام عن حالة البيئة في أنتاركتيكا وتأثيرها على النظام البيئي العالمي (A/46/590) . لقد ألقى التقرير الضوء على بعض المشاكل الخطيرة المتعلقة بالبيئة في أنتاركتيكا . ولذلك سيتضمن مشروع قرارنا هذا العام (A/C.1/46/L.50) طلبا موجها إلى الأمين العام بأن يراقب ويجمع معلومات عن حالة البيئة في أنتاركتيكا ، وأن يقدم تقريرا سنويا إلى الجمعية العامة .

سيسمى مشروع قرار هذا العام مرة أخرى إلى تذكير جميع أعضاء المجتمع الدولي لضمان أن تكون جميع الأنشطة في أنتاركتيكا لغرض البحث العلمي السلمي وحده ، ولضمان الحفاظ على السلم والامن الدوليين وحماية بيئة أنتاركتيكا وإفادة البشرية بأسرها . يؤكد مشروع القرار مجددا أيضا الحاجة إلى تعزيز الإدراك العام لأهمية أنتاركتيكا للنظام البيئي ، ويطلب من الامين العام استكشاف إمكانية توفير المواد ذات الصلة عن أنتاركتيكا عن طريق إدارة الإعلام العام . وسيضمن هذا الإجراء أن تكون أهمية أنتاركتيكا بالنسبة للبيئة العالمية منشورة على الوجه الصحيح وعلى نطاق واسع من أجل الحصول على تأييد أكبر من الجمهور ومن المنظمات الدولية وغير الحكومية فيما يتعلق بالحاجة إلى حماية أنتاركتيكا من مزيد من الاعتداء البشري . وتحقيقا لهذا الغرض ، أود أن أدعو مرة أخرى الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا إلى إيداع المعلومات والوثائق التي تشمل جميع جوانب أنتاركتيكا لدى الامين العام لضمان أن تكون المعلومات التي تنشرها إدارة الإعلام العام كثيرة ودقيقة .

وفي الختام ، أود أن أناشد الاطراف الاستشارية أن تستجيب لندائنا بالتعاون وتقييم علاقة مع منظومة الأمم المتحدة . ويمكن للاطراف أن تبدأ العملية بدعوة الامين العام إلى اجتماعها وإيداع وثائق الاجتماع حتى تجعل أنشطتها أكثر وضوحا . وينبغي لها أن تتوقف عن تجاهلها لموت الغالبية العظمى لأعضاء الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة ، وينبغي لها أن تبين أيضا بعض المرونة خصوصا في مناقشة البنود المتعلقة بالمناطق القطبية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية . بما في ذلك البنود المتعلقة بالتغير المناخي ، واستنفاد طبقة الأوزون ، والحفاظ على التنوع البيولوجي ، والجوانب العالمية للتلوث البحري والاستخدام الطبيعي للموارد البحرية الحية وتنميتها . إن عملية المؤتمر توفر فرصة للالتقاء بين الاطراف في معاهدة أنتاركتيكا وسائر العالم فيما يتعلق بأنتاركتيكا وجيب ألا تضع هذه الفرصة . وبالفعل لا يمكن عزل أنتاركتيكا عن بقية العالم عندما نتكلم عن البيئة العالمية وميثاق الأرض .

السيد أشي (أنتيغوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لما

كانت هذه هي المرة الاولى التي يتكلم فيها وفد أنتيغوا وبربودا في هذه اللجنة الاولى ، اسمحوا لي بأن أهنيكم بحرارة بالغة - سيدي الرئيس - بمناسبة انتخابكم للرئاسة . وأنا على يقين تام من أنكم ستواصلون قيادة المداولات في هذه اللجنة بالمهارة والشبات الفائقين اللذين أظهرتموهما حتى الآن .

لقد سر وفد بلادي أن يعلم بالتوقيع الذي جرى يوم ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ على البروتوكول الملحق بمعاهدة أنتاركتيكا لحماية البيئة من جانب الدول الاعضاء المصوتة الست والعشرين في معاهدة أنتاركتيكا التي تبلغ من العمر ثلاثين عاما . إن هدف البروتوكول المعلق هو حماية بيئة أنتاركتيكا من النتائج المدمرة المترتبة على الأنشطة البشرية في تلك القارة المتجمدة التي لم يلحقها فساد . والاتفاق يمنع كل أعمال التعدين والتنقيب عن البترول في أنتاركتيكا لمدة ٥٠ عاما .

وفي هذا الشأن للبروتوكول أهميته وهو يستحق تقديرنا وتحيتنا وخصوصا في ضوء أنه منذ ثلاث سنوات فقط وقَّع العديد من الموقعين أنفسهم على البروتوكول على اتفاق آخر للسماح باستكشاف المعادن في أنتاركتيكا . والاتفاق الذي أشير إليه هو الاتفاقية المعنية بتنظيم أنشطة الموارد المعدنية في أنتاركتيكا .

ويمكن اعتبار هذا التغيير الحقيقي استجابة متأخرة من جانب الدول الاطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا لأحد الشواغل العديدة التي عبّرت عنها الدول غير الاطراف في المعاهدة ، وما برحنا نحث على الحظر التام للتعدين والتنقيب عن النفط في أنتاركتيكا . وأن الحكم الذي يرد في البروتوكول والذي يمكن ١٩ من الدول الاطراف الاستشارية الـ ٢٦ من إسقاط الحظر بعد ٥٠ سنة مدعاة للقلق الكبير بين مجموعة الدول غير الاطراف في المعاهدة . ويناشد وفدي الدول الاطراف الاستشارية إعادة النظر في ذلك الحكم لضمان اشتراط موافقة جميع الدول الـ ٢٦ على رفع الحظر ذي الخمسين سنة على التعدين والتنقيب عن النفط . ويعتقد وفدي اعتقاداً راسخاً أنه لا ينبغي مطلقاً المساس بالسبب البكر التي لم يمسه ولم يقطنها أحد حتى الآن .

بيد أن التعدين ليس النشاط الوحيد الذي قد تترتب عليه آثار تدميرية في انتاركتيكا . يلاحظ تقرير الامين العام أن :

"أنواع الاثار البيئية السلبية الناجمة عن السياحة [ترتبط] أساساً

بالأنشطة البشرية في أنتاركتيكا" . (A/46/590 ، الفقرة ٢٣)

وأشار التقرير إلى دراسة تبين منها انخفاض عدد طيور البطريق المشتركة في عملية التكاثر بنسبة ٥٠ في المائة . وهذا الانخفاض الحاد في عدد طيور البطريق

"عزي إلى التوتر الناجم عن الزيارات المتكررة التي يقوم بها

السياح والموظفون في المحطة العلمية المجاورة" . (المرجع نفسه)

وفي فرع تقرير الامين العام الذي يتناول موارد الكائنات الحية البحرية وما يرتبط بها من نباتات وحيوانات أن الانخفاض الهائل الذي تبين في تعداد الحيتان والكريل والارصدة السمكية يعزز صواب أعمال الحظر والقيود على الصيد التي اعتمدها لجنة الحفاظ على الموارد البحرية الحية في انتاركتيكا في عام ١٩٨٩ بالنسبة لأنواع معينة من الاسماك . وقد أعرب التقرير عن القلق من أن أعداداً ضخمة من الفقمات والحيتان والطيور

"وغيرها من الأنواع التي لا يستهدفها الصيد ... [قتلت] بشكل عارض

خلال صيد الاسماك أو بفعل معدات صيد السمك المفقودة أو التي يجري التخلص

منها" . (المرجع نفسه ، الفقرة ٣٧)

ومما يبعث على جزع مجموعة الدول غير الأطراف أن البروتوكول بقدر ما يجيب على تساؤلات عديدة - كما هو المقصود منه - يشير تساؤلات عديدة أخرى . ويأتي في مقدمة شواغلنا العديدة الافتقار إلى الضمانات الكافية لكفالة انفاذ أحكام البروتوكول وفاعليته عموما . وليس من الممكن على سبيل المثال تحديد الأعمال التي تشكل انتهاكا لأي من مبادئ البروتوكول ، وليست هناك هيئة قيادية تحدد ما إذا كان من الجائز لإحدى الدول الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا القيام بأي نشاط يحتمل أن يضر بالبيئة . والنتيجة النهائية هي أن تلك الدول تستبقي لنفسها الحرية التامة في تقرير جميع المسائل المتعلقة بأنتاركتيكا . فالموقعون على البروتوكول يراقبون أنفسهم بأنفسهم .

وفي هذا الصدد إن بند البروتوكول الذي يسمح لأي دولة طرف من الأطراف الاستشارية بتقييم الأثر البيئي لمشروع معين بند يخدم المصالح الذاتية . واللجنة المعنية بالحماية البيئية المنشأة بمقتضى البروتوكول لم تخوّل بإجازة أو رفض أي نشاط قد يكون ضارا . وفي الوقت الحاضر ليست للبروتوكول وسيلة للرقابة على الأنشطة البشرية في أنتاركتيكا . فهذا متروك للالتزام وإرادة وضمير كل دولة من الدول الأطراف الاستشارية .

وبالتالي يبدو أن البروتوكول لا يوفر حقا آلية فعالة لحماية بيئة أنتاركتيكا البرية أو الجليدية أو البحرية . كما أن البروتوكول لا يتوخى دورا هاما للأمم المتحدة والهيئات التابعة لها ، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، فيما يتعلق بالمسائل ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة لبيئة تلك القارة ، والاتفاق لا يلبي دعوة الدول غير الأطراف في المعاهدة للمراحة وعدم التمييز نظرا إلى حق المشاركة في اجتماعات اللجنة البيئية المنبثقة عنه مقصور على الأطراف الاستشارية في المعاهدة .

والأطراف الاستشارية أغفلت قرارات الجمعية العامة التي تطالب بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة أو ممثل له لحضور اجتماعاتها . وبهذا نجحت الأطراف الاستشارية فعلا في جعل الأمم المتحدة وقطاعا كبيرا من المجتمع الدولي غير عالمين بما يجري من تطورات في اللجنة وبالنسبة لمعاهدة أنتاركتيكا ذاتها .

إن خبرة الأمم المتحدة والمنظمات التابعة لها مطلوبة ، وخاصة في مجالات الأبحاث العلمية في أنتاركتيكا وحماية بيئة أنتاركتيكا . إن أنتاركتيكا تهيئ فرصاً فريدة في البحث في شتى التخصصات التي تسهم في تفهم التغيرات العالمية . وهذه تتضمن استنزاف طبقة الأوزون والاضار الممكنة للأشعة الشمسية فوق البنفسجية على النباتات والحيوانات ؛ وزيادة غازات الدفيئة وصلتها بالمناخ ؛ وأثار الصفيحة الجليدية على تغيرات منسوب سطح البحر ؛ والدور الهام للمحيط الجنوبي فيما يتعلق بالغلاف الجوي ودورة ثاني أكسيد الكربون والتيارات الجوية العالمية .

ومن ثم فإن الحماية البيئية لأنتاركتيكا ذات أهمية قصوى من وجهة النظر العلمية . فطبيعتها شبه النقية عنصر أساسي في أهميتها ، باعتبارها مختبراً علمياً ، وقيمتها الخاصة بالنسبة للعالم . وهي تتطلب وجوداً قوياً للأمم المتحدة فيها . ويناشد وفدي الدول الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا أن تسمح بإنشاء محطة أبحاث تابعة للأمم المتحدة وأن تقضى على ظاهرة انتشار عدد كبير من محطات الأبحاث فيها . في عام ١٩٨٣ عندما عرضت مسألة أنتاركتيكا للمرة الأولى في الأمم المتحدة كانت هناك ٣٤ محطة . وفي عام ١٩٨٩ كانت هناك ٥٧ قاعدة تقوم بتشغيلها ٢٠ دولة - أي بزيادة قدرها ٢٣ قاعدة في ستة أعوام فقط . والاضر التجمعي على بيئة أنتاركتيكا من جراء وجود محطات أبحاث عديدة جداً ليس بقليل .

ويعتقد وفدي اعتقاداً راسخاً أن الأمم المتحدة هي الهيئة الأمح التي يجب أن تقع مسألة أنتاركتيكا ضمن إطار سلطتها . وقد طلبت مراراً أن يسمح للأمين العام للأمم المتحدة بأن يؤدي دوراً أساسياً في القرارات التي تؤثر على أنتاركتيكا . وأن اشراف الأمم المتحدة على البرامج العلمية الجارية في أنتاركتيكا من شأنه أن يؤدي إلى وضع حد للازدواجية غير الضرورية وللإشراف في الموارد . وأن القيام بأبحاث على أساس الحوار والتفاوض الدوليين من شأنه أن يساعد على التقليل من الاثر الضار للأنشطة العلمية في القارة إلى أقصى حد ، وأن يؤدي في الوقت ذاته إلى تحسين العلاقات ونشر المعرفة بين الدول الاعضاء في الأمم المتحدة .

ونحن نتفق جميعا على أن هناك مشاكل بيئية عديدة تتجاوز الحدود الوطنية والمصالح الوطنية الضيقة وتستلزم جهدا دوليا متضافرا . ونتفق أيضا على أن نجاح البرامج البيئية الوطنية والعالمية يتطلب استراتيجيات تعزز بعضها بعضا ومشاركة والتزام جميع قطاعات المجتمع - الحكومة والمواطنون العاديون والمنظمات غير الحكومية والصناعة والمجموعة العلمية - ينبغي أن يشاركوا جميعا . وقد حان الوقت للقيام بجهد عالمي متضافر في تناول شتى المسائل المتصلة بآنتاركتيكا ، وخاصة تلك المتعلقة بالتدهور البيئي وأثره على البيئة العالمية .

وبسبب اكتشاف ثقب متزايد الاتساع في طبقة الأوزون فوق أنتاركتيكا في عام ١٩٨٥ اضطر المجتمع الدولي إلى إيلاء المزيد من الاهتمام للممارسات الحالية ، وإلى الحد من إنتاج الغازات المؤدية إلى استنزاف طبقة الأوزون مثل مركبات الكلوروفلوروكربون . ومنذ ذلك الوقت ندرك أن أنتاركتيكا أداة لرمد صحة البيئة العالمية . ونظرا لبعدها فهي تحتوي على بيانات عن الظروف المناخية الماضية مسجلة في غطائها الجليدي ولذلك فإنها معيار لا بديل له لقياس مستويات الملوثات والتغير المناخي العالمي . وبالإضافة إلى ذلك تعتبر أنتاركتيكا مختبرا ضخما لكثير من الأبحاث العلمية التي لا يمكن إجراؤها في أي مكان آخر .

وقارة أنتاركتيكا أيضا أكبر ملاذ للطيور والحيوانات البرية في العالم . إنها موطن لأكثر من ١٠٠ مليون من الطيور بما في ذلك سبعة أنواع من طيور البطريق وستة أنواع من حيوانات الفقمة . وصيفا توفر الغذاء لـ ١٥ نوعا من الحيتان . ومن الناحية البيولوجية ، تعتبر بحارها من أكثر البحار إنتاجية في العالم إذ تدعم أحد الأنظمة البيئية الغريفة المتخصصة سريعة التكيف في كرتنا الأرضية . والواقع أن محيط أنتاركتيكا غني بالعوالق النباتية التي توفر دعامة للنظام الايكولوجي البحري . وبوصفها منطقة الالتقاء ، حيث المياه الباردة لأنتاركتيكا تغور تحت المياه الأكثر دفئا في المحيط الهادئ ، توفر بيئة لتفجر الحياة والمواد الغذائية التي تحمل آلاف الأميال إلى أجزاء أخرى من العالم .

إن أنتاركتيكا هي آخر تخم للجنس البشري على كوكب الأرض ، ولهذا السبب فإن فكرة اعتبار القارة متنزها عالميا كما أشار ممثل ماليزيا فكرة سليمة . وتجدد الاهتمام بهذه الفكرة يعطي بعض الامل في مستقبل أنتاركتيكا . ولا شك في أن وجود متنزه عالمي سيكفل الحماية البيئية اللازمة ويضمن إيلاء أهمية قصوى لقيم البرية . وسيجري التنسيق بين البحوث العلمية وستصبح قارة أنتاركتيكا منطقة سلم خالية من الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة ومن جميع الأنشطة العسكرية ، وذلك بالتأكيد يمكن معالجته على أفضل نحو عن طريق وكالات الأمم المتحدة .

ونعتقد أن الوقت قد حان لزيادة مشاركة الدول التي ليست أطرافا استشارية في معاهدة أنتاركتيكا في معالجة المسائل المتصلة بأنتاركتيكا في الأمم المتحدة . ويدعو وفد بلادي من جديد الى إبرام اتفاقية بيئية شاملة لمون وحماية أنتاركتيكا والنظم الأيكولوجية المعتمدة عليها والمرتبطة بها . ونعتقد أن هذه الاتفاقية يمكن تحقيقها في إطار مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المقرر عقده في البرازيل ، في حزيران/يونيه ١٩٩٢ .

ويجب حماية أنتاركتيكا بوصفها ميراثا مشتركا للبشرية جمعاء . ونحن نؤمن بالمبادئ المعلنة لميثاق الأمم المتحدة ومن ثم سنواصل الدعوة الى أن يشارك الأمين العام أو مثله مشاركة مباشرة في التطورات المتصلة بقارة أنتاركتيكا . وقد ذكر لنا أن بقاء الجنس البشري يعتمد على بقاء أنتاركتيكا . ومن ثم فإننا سنظل نلج على ضرورة وضعها تحت مظلة الأمم المتحدة . ونحن متفائلون في هذا الصدد .

وبما أننا نناقش مستقبل ما وصف بأنه "آخر برية قارية" ، وبأنه "حصن هام للنقاء والجمال الصامت" و "أرض عجائب ذات أهمية عالمية" ، ليسع كل منا الى الحفاظ على النقاء والجمال المتمثلين في أنتاركتيكا .

السيد كامارا (غينيا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن مهاراتكم

الدبلوماسية الفائقة ، والخبرة التاريخية والثقافية الخصبة لبلدكم ، بولندا الصديقة ، قد هيأتكم يا سيادة الرئيس لتولي المنصب الحساس ، منصب رئيس اللجنة

المعنية بالمسائل السياسية والامنية . وقد أتاحت لكم المساعدة القيمة المقدمة من زملائكم في هيئة المكتب توجيه أعمالنا بكفاءة في هذه المرحلة . ولهذا حرصت على توجيه الشكر العميق لكم جميعا . وأود أن أؤكد لكم دعم وفد غينيا وتعاونهم معكم . إن نظرنا في موضوع أنتاركتيكا الهام يجري في مناخ يسوده الهدوء وتلاقى الآراء ، رغم وجود مناطق يتعذر فيها الاستقرار بسبب عودة القومية أو الخلافات السياسية الداخلية .

وكما فعل بروميثيوس الاغريقي الذي استولى على النار ، تستولي الشعوب في شتى أنحاء العالم على نور الحرية وحقوق الإنسان والقيم الديمقراطية ، وحقائق الامس يشكك فيها والحكومات التي بنيت على قاعدة التعصب تنهار . وهذه الاتجاهات الإيجابية التي تخدم السلم سيكون لها منطقيا أثر حميد على الطريق الطويل المؤدي الى حل المشاكل المتعلقة بمسألة أنتاركتيكا .

إن وجود منطقة شاسعة أطلق عليها البعض اسم "القارة السابعة" لم يتأكد إلا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، بغض المستكشف جيمس كوك وما تلاه من رواد آخرين . وشهدت الفترة التالية محاولات لتقسيم أنتاركتيكا الى عدة مناطق للنفوذ . ولوقف هذا الهجوم ، كان لا بد من توقيع معاهدة في واشنطن في ١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٥٩ بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والأرجنتين ، وأستراليا ، وبلجيكا ، واتحاد جنوب افريقيا ، وشيلي ، وفرنسا ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، والنرويج ، والولايات المتحدة الأمريكية ، واليابان .

ودخلت المعاهدة المذكورة حيز النفاذ في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٦١ . وما يهم بصورة خاصة في رأيي أن هذه المعاهدة تتجاهل جميع المنازعات على الاراضي ، وأنها تمثل أول صك قانوني دولي يخص ، وفقا لمادتيه الاولى والرابعة ، جزءا من الكرة الأرضية لأنشطة سلمية بحتة .

وأذكر أن عناصر هذا النظام تقوم على أساس عدم التسلح وعدم القيام بأنشطة نووية وحقوق التفتيش . وهذه المبادئ هي التي نأت بالمنطقة عن سباق التسلح وحررتها

من خطر الحرب النووية ، حتى أصبحت تشكل استثناء وميدانا للتعاون في فترة سادت فيها الحرب الباردة .

بيد أنه تجدر الإشارة الى أن المعاهدة بها شغرات تشكك في فاعليتها وقدرتها على البقاء .

وأولى هذه الشغرات طابعها التقييدي . فالمعاهدة ، على خلاف ما ترى الاطراف الاستشارية ، ليست مفتوحة . والواقع أنها قد حددت شروطا صارمة للمشاركة مثل القدرة العلمية والمالية ، مما أدى الى تهيمش البلدان النامية التي تفتقر الى الموارد المادية اللازمة وإلا إمكانات البشرية المطلوبة والتكنولوجيات الملائمة . وهذا الوضع يميز مجموعة محدودة من الدول التي يمكنها بسهولة أن تنفرد باتخاذ القرارات في هذا المجال وأن تضطلع فيه بأنشطة بناء على الاجتماعات الدورية التي تخصصها لتبادل المعلومات وللمشاورات والتوصيات .

والشجرة الثانية هي قصور حق التفتيش . ذلك أن نظام حق التفتيش على المحطات والمنشآت والسفن والطائرات والحولات والموانئ والعاملين يعاني بدوره من هذا التمييز . ولئن كانت المعاهدة تعترف بقرار التفتيش ، فإن الاطراف الاستشارية وحدها هي من يملك حق تعيين مراقبين للتفتيش ، مما يعني تمتعها باستقلال يجعلها بمنأى عن أي اجراء يتخذه جهاز أو هيئة دولية .

والشجرة الثالثة هي وجود جنوب افريقيا . ويستند بعض المندوبين الى مركزها بوصفها عضوا أصليا في المعاهدة للاعتراف بحقوق لها . ولا يرحب وفد بلادي بأن تضم اجتماعات الاطراف الاستشارية نظاما لم يتخلص تماما من الغسل العنصري ، رغم ما اتخذته في السنوات الاخيرة من تدابير إيجابية لإلغائه ، ورغم انضمامه مؤخرا الى معاهدة عدم الانتشار . فهذا النظام ما زال يبعث على الارتياح .

وتأمل غينيا أن يشهد هذا البلد قريبا قيام مجتمع متعدد الاجناس ، تسوده المساواة ، ويغي بالتزاماته فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية حتى يحتل المكانة التي تليق به في العلاقات بين الدول الديمقراطية . ويشير تقرير الأمين

العام (A/46/512) المؤرخ في ٣٠ أيلول/سبتمبر الى أن موقف الاطراف الاستشارية لم يتغير في هذا الصدد .

وفي مواجهة الثغرات التي أشرت اليها ، ظهر مفهوم جديد للمسألة داخل المجتمع الدولي ، وهو مفهوم يقوم على مراعاة المصالح الشاملة للدول ، بلا استثناء ، وعلى ضرورة تحديد مركز قانوني نهائي لمنطقة السلام الهامة تلك ألا وهي أنتاركتيكا .

وأولى تدابير التصحيح اتخذتها الجمعية العامة التي نظرت في المسألة للمرة الاولى في عام ١٩٨٣ حيث اتخذت القرار ٧٧/٣٨ ، المؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ، والذي دعت فيه الى تقديم المعلومات مع جعل أنتاركتيكا "متنزها عالميا" يتعين حمايته .

إن منظمة الوحدة الافريقية ، في اجتماع مجلسها الوزاري المنعقد في أديس أبابا ، في الفترة من ١٠ الى ١٧ تموز/يوليه ١٩٨٥ ، وحركة عدم الانحياز في إعلانها الصادر في هراري في عام ١٩٨٦ ، قد أظهرتا بوضوح اهتمامهما بهذا الموضوع وبالعامل متعدد الاطراف من أجل حماية هذا التراث المشترك للبشرية .

وهذا النظام الدولي هو ما دفع بلادي الى الاهتمام بأنتاركتيكا ، وهي بوصفها دولة عضوا في منظمة الوحدة الافريقية عليها جانب من المسؤولية .

وكما نعلم ، يمتلك المجتمع الدولي في الوقت الحاضر بنكا للبيانات المفيدة المقدمة من الاطراف الاستشارية ، عن طريق اللجنة العلمية المعنية ببحوث أنتاركتيكا وعن طريق صور أخرى للأنشطة العلمية ، وكذلك للبيانات المقدمة من المهتمين بالطبيعة والباحثين من أمثال الفرنسي جاك كوستو ، أو دانييل فيني ، أو فابرييتسيو ، أو ألفريد فان در ايسن .

وقد قدموا وصفاً مستفيضاً كثيراً لإمكانات أنتاركتيكا . وإننا نعرف على سبيل المثال ، أنه ، بالإضافة إلى الفحم والقليل من الفضة والذهب والقصدير والحديد ، توجد بأنتاركتيكا العديد من الموارد المعدنية التي لم تكتشف بعد . بيد أن من شأن استغلالها دون قيود أو رقابة أن يؤدي إلى آثار بالغة الضرر على الأرض والبيئة الدوليين بالنظر إلى الطابع الهش للنظام الإيكولوجي .

ومن ثم قامت الجمعية العامة ، وهي على حق في ذلك ، بتوجيه نداءات عديدة إلى الأطراف الاستشارية التي تنقب عن الموارد المعدنية وتستخرجها بأن توقف أنشطتها هذه .

ويرحب وفدي بالنتائج المشجعة التي يتوصل إليها اجتماع الأطراف الاستشارية المعقود في مدريد في ٤ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام . ولقد وقعت الأطراف في هذا الاجتماع التاريخي على بروتوكول بشأن حماية البيئة أرفق بالمعاهدة القائمة رغم أنه جرى قبل ثلاث سنوات احتفال آخر في ويلنغتون بنيوزيلندا بمناسبة التوقيع على اتفاقية تقرر بموجبها أن يسمح باستغلال المعادن في القارة .

ويجعل بروتوكول مدريد من أنتاركتيكا محمية طبيعية مكرسة للسلم والعلم . وينص على إقامة نظام شامل ملزم يكفل أن تقام الأنشطة ، التي تظلع بها الأطراف في أنتاركتيكا ، على نحو يوفر الحماية للبيئة والنظم الإيكولوجية الموجودة فيها .

وتعهدت الدول الأطراف الـ ٣١ التي وقعت على البروتوكول بأن تتخذ التدابير اللازمة لضمان دخوله حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن . وريثما يتم ذلك ، تسعى الأطراف وفقاً لإجراءاتها القانونية والدستورية ، إلى أن تضمن بالقدر الكامل الممكن تطبيق أحكام البروتوكول ومرفقاته على الأنشطة التي تقيمها في أنتاركتيكا . بيد أنه من الضروري أن تصادق حكومات الأطراف الـ ٣٣ بصورة رسمية على البروتوكول قبل أن يدخل حيز النفاذ .

ومن الجائز تنقيح البروتوكول الذي ينص على وقف موقوف لمدة ٥٠ عاماً ، بيد أنني أرى أن من شأن إلغائه أن يكون أمراً بالغ الصعوبة إذ أنه ينبغي لأكثر من ١٩ طرفاً أن يغير رأيه حتى يتم ذلك .

ويتفق وفدي مع رأي بيتر ويلكينسون ، الذي قاد الحملة الاولى الدولية لحركة السلام الاخضر وجيمز مارتن جونز ممثل الصندوق العالمي لحماية الحياة البرية ، بأن البروتوكول يشكل نقطة تحول هامة و استثمارا كبيرا للحركة الايكولوجية و أساسا متينا ، شريطة أن تكون الاعمال على مستوى الاقوال . ويمثل البروتوكول رغبة حقيقية للأطراف الاستشارية في أن تعزز معاهدة ١٩٥٩ .

وشمة حدث آخر جدير بالاهتمام هو الاجتماع الثاني للأطراف الاستشارية الذي عقد في بون خلال الفترة من ٧ الى ١٨ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام والذي أقامت خلاله نظاما قانونيا شاملا يحظر القيام بأية أنشطة تضر بالسياحة .

ويتقدم وفدي بالتهنئة الى فرنسا التي تعهدت بإرسال بعثة سنوية الى أنتاركتيكا لمراقبة إدارة النفايات وعمليات التنظيف في القواعد القديمة والسياحة التي بدأت تشكل خطرا على مجموعات طيور البطريق والفقمه .

ووفقا لقراري الجمعية العامة ٨٨/٤١ بء و ٤٦/٤٣ بء ، يقتضي الامر تعزيز الجهود الكبيرة التي أشرت اليها بأن توافق الأطراف الاستشارية على نظام لاستغلال المعادن الموجودة تحت النهر الجليدي . وينبغي التفاوض على هذا النظام وفقا لاسس عادلة ومنصفة تحقق مصلحة الانسانية جمعاء .

لقد أكدت اللجنة الاولى مرات عديدة الاثار الضارة للأنشطة البشرية على المناخ والبيئة والحيوان . ولا أود أن أكرس وقتا طويلا لهذه الامور ، ولكنني أذكركم ببساطة بأن النظام الايكولوجي في أنتاركتيكا هش . ونظرا لأن درجة الحرارة فيها هي أدنى الدرجات على ظهر الارض ، ولأن الرياح فيها عاتية وسريعة ، ولأنها ، فضلا عن ذلك ، خالية تماما من النباتات ، فإنها القارة الأكثر عزلة والأكثر قسوة وذات العدد الأقل من السكان ، رغم أن مساحتها تبلغ ١٤ مليون كيلومتر مربع تكاد أن تكون كلها (٩٠ في المائة) مغطاة بالجليد ، وهي في الواقع خزان مياه عالمي إذ أنها تحتوي على ٧٥ في المائة من احتياطي المياه .

ويشير الصيد المفرط الذي تقوم بعض الدول به المخاوف من أن تندثر أرصدة الكريل وهو نوع من القريدس يتغذى به العديد من الانواع .

ومن الجائز أيضا أن يواجه النظام الايكولوجي تهديدا من البحوث العلمية أو إنشاء آبار النفط أو إغراق النفايات السامة أو حطام السفن الحاملة للمنتجات الصناعية . ولقد غرقت مثل هذه السفن في السنوات الاخيرة .

وفيما يتعلق بالأنشطة العلمية ، يهتم وفدي اهتماما بالغا بالمبادرة الرامية الى إنشاء محطة في أنتاركتيكا تحت رعاية الامم المتحدة ، وهو ما يشير اليه تقرير الامين العام A/46/583 الصادر في ٢٥ تشرين الاول/اكتوبر من هذا العام .

وقد أوضحت الدراسات أن الأنشطة الصناعية المكشفة تتسبب في تراكم انبعاث ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي مما يلحق الضرر بطبقة الازون . ويلاحظ تقرير آخر للامين العام (A/46/590) حدوث نقص في طبقة الازون في ١٩٨٧ و ١٩٨٩ و ١٩٩٠ يصل الى ٥٠ في المائة من المتوسط في الفترة من ١٩٥٦-١٩٧٨ بشهر تشرين الاول/اكتوبر مع حدوث نقص محلي يصل الى ٩٥ في المائة .

ومن الجدير بالذكر أيضا الدور الذي سوف تضطلع به أنتاركتيكا في الاتصالات الجوية والبحرية على حد سواء . وأنتاركتيكا هي حقيقة جسر بين افريقيا وأمريكا اللاتينية وبعض بلدان أوكيانيا . ومن شأن الصراع للسيطرة على الطرق البحرية أن يؤدي حتما الى إبطاء كبير .

وتقتضي ضرورة إنقاذ كوكبنا هذا من كارثة ايكولوجية قيام تعاون دولي وثيق كيما ندير إدارة جماعية أنتاركتيكا ، التراث المشترك للإنسانية . ولا يمكن أن يعزز أسس السلم وأن يقيم أمنا دائما من خلال صيانة "منظر طبيعي" اقليمي وعالمي - البيئة - إلا هذا التفكير ذو التوجه المستقبلي .

ولدى مخاطبة اللجنة الاولى في العام الماضي ، تكلم السفير بيتر ولينسكي ، ممثل استراليا ، باستفاضة عن التدابير التي تتوخاها الاطراف الاستشارية في هذا الشأن . وقد عززت التطورات الاخيرة هذه التدابير .

بيد أنه لا تزال خلافات قائمة بسبب الطابع غير الديمقراطي لأنتاركتيكا - وهو ما يتمثل في عدم إقامة تعاون حقيقي تحت إشراف الهيئة المتعددة الاطراف الاكثر ملاءمة ، الامم المتحدة ، على أساس الوضوح والمساواة .

وقد يثير اتجاه الاطراف الاستشارية الى عدم المشاركة في الاقتراع على مشاريع القرارات بسبب عدم وجود توافق في الآراء ، إحساسا بالجمود والإحباط . وفي ختام كلمتي أول أن مهمة تحقيق السلم والتعاون ، التي تفضلع بها تحت رعاية الامم المتحدة في أعقاب التحسن المثير الذي طرأ على العلاقة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، تدعو بحق الى الأمل في عالم يعمه الرخاء . إذن لنقم جميعا واضعين أيدينا بعضها في بعض ، وكأننا نرقص رقصة بهيجة ، باستغلال قدراتنا الخلاقة مجتمعة ونشاطنا واحساننا بالزمالة كيما نقيم نظام أمن جديدا وعادلا ودائما .

السيد غراف زورانتزو (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود
أن أعرب لك ، سيدي الرئيس ، عن تقدير وفدي للكلمات المفيدة والمشجعة التي وجهتموها الى اللجنة في مستهل اجتماع اليوم .

في بياني هنا اليوم بالنيابة عن كل الدول الاطراف في معاهدة أنتاركتيكا ، أتبع خطى زميلي ممثل وفد استراليا . ومرة ثانية ، ستمتنع الدول الاطراف عن الإدلاء ببيانات مستقلة .

لقد بات من الواضح منذ أن أدرجت مسألة أنتاركتيكا للمرة الاولى على جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة أن توافق الآراء هو دون سواه الاساس البنيان للنظر في المسائل المتصلة بأنتاركتيكا . ومع ذلك ، ظل توافق الآراء يستعصي علينا في كل عام منذ ١٩٨٥ . وقد استعصى علينا لأننا ووجهنا بمشاريع قرارات تعذر التوصل الى توافق آراء بشأنها . والسبب في ذلك بسيط - فالقصد من تلك القرارات كان التشكيك في نظام تعاهدي هام وفعال أصبح العديد من الدول الاعضاء في الأمم المتحدة أطرافا فيه . وفي الوقت ذاته ، وعاما بعد عام ، مازال نظام معاهدة أنتاركتيكا يدلل على قدرته على حل المسائل السياسية والعلمية والبيئية التي نجابها في بقاع أخرى على كوكبنا بأسلوب مبتكر . وقد حقق نظام معاهدة أنتاركتيكا انجازات هامة هذا العام بمصفة خاصة .

ولمدة ٣٠ عاما ، وُجِّدت معاهدة أنتاركتيكا بلدانا تعمل معا بنشاط في أنتاركتيكا في ظل اتفاق ناجع فريد من نوعه لاستخدام القارة في الأغراض السلمية . فالبحوث العلمية التي أجرتها الدول الاطراف وتعاونها فيما بينها ، أظهرت للعالم أن بوسع الدول أن تعمل معا لما فيه منفعتها المشتركة ، ولما فيه لمصالح السلم والتعاون الدوليين . وأنتاركتيكا هي أكبر بقعة من اليابسة على سطح الكرة الأرضية لم يمسسها أي سوء بعد ، وقد التزمت الدول الاطراف في المعاهدة بدراساتها وحمايتها بيئتها الفريدة . ومعاهدة أنتاركتيكا مثال فريد للطريقة التي يمكن بها للدول أن تعمل معا بنجاح للحفاظ على جزء هام من هذا الكوكب بما فيه مصلحة البشرية جمعاء ، باعتبارها منطقة سلم ، فيها تُحمى البيئة وتسود أحكام العلم .

وقد وقَّعت ١٢ حكومة على معاهدة أنتاركتيكا في عام ١٩٥٩ في وقت كانت فيه بقاع العالم الأخرى مسرحا للتوترات الدولية . وكانت حكومات الاتحاد السوفياتي

والارجنتين واستراليا وبلجيكا وجنوب افريقيا وشيلي وفرنسا والمملكة المتحدة والنرويج ونيوزيلندا والولايات المتحدة واليابان - وجميعها كانت قد أجرت بحوثا علمية في أنتاركتيكا أثناء السنة الجيوفيزيائية الدولية ، وهي سنة ١٩٥٩ - قد اتفقت على أن الفرص الفريدة التي تقدمها أنتاركتيكا للعلم ينبغي ألا تتعرض للخطر بقيام نزاعات فيما بينها . وتضمن المعاهدة التي دخلت حيز النفاذ في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٦١ ، أن يستمر استخدام أنتاركتيكا الى الابد في الأغراض السلمية دون غيرها ، بما فيه مصلحة الجنس البشري بأسره ، وألا تصبح أنتاركتيكا مسرحا أو موضوعا للخلاف الدولي .

وتشتمل معاهدة أنتاركتيكا على أحكام تتسم ببعد النظر ترمي الى تحقيق أهدافها . فهي تحظر جملة أمور منها التدابير ذات الطبيعة العسكرية ، والتفجيرات النووية والتخلص من النفايات المشعة فيها . وتضمن الاتفاقية حرية البحث العلمي ، وتشجع التعاون العلمي على الصعيد الدولي . وتنص المعاهدة على تبادل المعلومات المفصلة عن الأنشطة التي تجرى في أنتاركتيكا ، وتجزئ للمراقبين الحرية الكاملة للوصول الى جميع مناطق أنتاركتيكا لضمان امتثال الدول الاطراف لاحكام المعاهدة . وبفضل هذه الضمانات ، نجحت المعاهدة في تحقيق أهدافها .

إن قوة معاهدة أنتاركتيكا مستمرة في الزيادة ، والدول الـ ٤٠ الاطراف في المعاهدة أصبحت الآن تمثل ٧٠ في المائة من سكان العالم . ونحن نشجع على انضمام المزيد من الدول الى المعاهدة في المستقبل . ووفقا للمادة التاسعة من المعاهدة ، يجتمع ممثلو الاطراف المتعاقدة بانتظام بغرض تبادل المعلومات ، والتشاور معا بشأن المسائل محل الاهتمام المشترك فيما يتصل بأنتاركتيكا ، ووضع تدابير تهدف الى تعزيز أهداف المعاهدة والتوصية بها لدى حكوماتهم .

وفي عام ١٩٦٤ ، اعتمد الاطراف في المعاهدة تدابير متفق عليها لحفظ الانواع الحيوانية والنباتية في أنتاركتيكا . وبناء عليه ، دخلت حيز النفاذ اتفاقية منفصلتان هما : اتفاقية حفظ فقمة القارة المتجمدة الجنوبية (أنتاركتيكا) واتفاقية حفظ الموارد البحرية الحية في القارة المتجمدة الجنوبية (أنتاركتيكا) .

وفي ٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ في مدريد ، اعتمد الاطراف بروتوكول حماية البيئة الملحق بمعاهدة أنتاركتيكا . وهذا البروتوكول ، الذي يعد جزءا لا يتجزأ من معاهدة أنتاركتيكا ، يعتبر أنتاركتيكا محمية طبيعية مكرسة للسلم والعلوم اعترافا بأهمية القارة عالميا . وينشئ البروتوكول نظاما شاملا ملزما قانونا يضمن أن تكون الأنشطة التي تجريها في أنتاركتيكا الاطراف في المعاهدة متسقة مع حماية بيئتها والنظم الايكولوجية المعتمدة عليها والمرتبطة بها . وينص البروتوكول على حظر الأنشطة المتعلقة بالموارد المعدنية في أنتاركتيكا باستثناء ما يتصل فيها بالبحوث العلمية .

وشمة عنصر أساسي لهذا النظام يتمثل في اجراءات تقييم الاثر البيئي المفصلة المرفقة بالبروتوكول . وهناك مرفقات أخرى تغطي مجالات حفظ الانواع الحيوانية والنباتية ، ومنع التلوث البحري ، والتخلص من النفايات . وقد اختتمت المفاوضات التي أجريت بشأن مرفق خامس يتعلق بإدارة المحميات الطبيعية الخاصة في الاجتماع الاستشاري الذي عقد في بون في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . وقد تضمنت المفاوضات أيضا وضع تدابير قوية بشأن الامتثال ، واجراءات الاستجابة ، والتفتيش ، والرصد البيئي ، بما في ذلك حكم يتضمن الالتزام بتسوية النزاعات عن طريق طرف ثالث .

وقد وقعت إحدى وثلاثون دولة من الدول الاطراف في المعاهدة على البروتوكول وقت اعتماده ، والتزمت جميعها باتخاذ الخطوات الضرورية لضمان دخول البروتوكول حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن . وفي الوقت نفسه ، ستكفل الدول الاطراف أن تطبق أحكام البروتوكول على أنشطتها في أنتاركتيكا بأسرع ما تسمح به عملياتها القانونية والدستورية . وكان اعتماد البروتوكول في عام ١٩٩١ بمثابة تحية ملائمة للذكرى الثلاثين لمعاهدة أنتاركتيكا ، وبرهان على عزم الاطراف على زيادة تعزيز هذه المعاهدة . وهذا البروتوكول دليل آخر على أن أطراف المعاهدة تستهدف حفظ موارد أنتاركتيكا . وهو أيضا شهادة بأن الدول الاطراف في المعاهدة تدرك تماما الشواغل البيئية التي تتشاطرها الوفود جميعا .

وتلتزم الاطراف في معاهدة أنتاركتيكا التزاما كاملا بالبحث العلمي في أنتاركتيكا . فمنذ الخمسينات ، مافتتت اللجنة العلمية المعنية ببحوث أنتاركتيكا تضطلع بدور بارز في تطوير التعاون بين علماء أنتاركتيكا . إن أنتاركتيكا مختبر بدائي ذو أهمية عالمية ، مكن الباحثين من اكتشاف ورصد ظواهر بيئية عالمية ، مثل استنفاد طبقة الاوزون ، وارتفاع درجة حرارة الكوكب ، والتغيرات في منسوب سطح البحر ، لفائدة البشرية جمعاء . وشمة مجالات أخرى للبحث العلمي تستفيد من الفرص الفريدة التي توفرها البيئة في أنتاركتيكا بدأت تتسع في نطاقها بسرعة كبيرة . وقد ضمنت الدول الاطراف أن توفر نتائج هذه الجهود البحثية الهامة للجميع دون مقابل .

ويدرك الاطراف في معاهدة أنتاركتيكا ، بطبيعة الحال ، أهمية أنتاركتيكا بالنسبة للمسائل البيئية العالمية ، ولذلك ، وفروا معلومات مفصلة للعملية التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، بما في ذلك معلومات عن بروتوكول المعاهدة المعني بالحماية البيئية الذي أبرم مؤخرا ، فضلا عن المرفقات بعيدة المدى الملحقة بالبروتوكول . وترى الاطراف في معاهدة أنتاركتيكا من غير اللائق استفراد أنتاركتيكا باعتبارها المسألة الاقليمية الوحيدة المحددة لكي ينظر فيها مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

كما أن الاجتماعات الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا تشاورت وتعاونت مع المنظمات الدولية الاخرى ، بما في ذلك عدد من وكالات الامم المتحدة المتخصصة التي شاركتها الخبرة والمعلومات ، حسب الاقتضاء .

وتشمل هذه المنظمات اللجنة الاوقيانوغرافية الحكومية الدولية ، والمنظمة الدولية للطيران المدني ، والمنظمة البحرية الدولية ، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية ، والمنظمة الدولية الهيدرولوجية ، واللجنة العلمية المعنية ببحوث القارة المتجمدة الجنوبية ، ولجنة المحافظة على الموارد البحرية الحية في القطب الجنوبي ، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، واللجنة الدولية لصيد الحيتان ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .

إن نتائج الاجتماع الاستشاري السادس عشر لمعاهدة أنتاركتيكا ، الذي عقد في بون في الفترة من ٧ الى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام ، تبرز درجة التعاون العالية فيما بين الدول الأطراف وتغانيها من أجل القارة السادسة . وعند استكمال التقرير الخاص بالاجتماع سنقدم نسخة منه - كالمعتاد - الى الأمين العام للأمم المتحدة .

وفيما يتعلق بطلب أن يجري الأمين العام دراسة بشأن إنشاء محطة ترعاها الأمم المتحدة في أنتاركتيكا ، أود أن أشير الى تقرير الأمين العام المؤرخ في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، والذي يشير فيه الى أنه :

"بالإضافة الى الجوانب التقنية ، سيتعين أيضا التطرق الى الاعتبارات السياسية والقانونية والتنظيمية والإدارية والمالية قبل أن يتسنى النظر في مسألة إنشاء قاعدة ترعاها الأمم المتحدة" . (A/46/583 ، الفقرة ١٥)

ويختتم الأمين العام بقوله :

"تمثل مسألة إنشاء محطة ترعاها الأمم المتحدة في أنتاركتيكا مهمة جسيمة اذا نُظر اليها في ضوء النظام القائم بالفعل للتعاون الدولي في ميدان البحوث العلمية لأنتاركتيكا ، سواء على مستوى التعاون المباشر بين الحكومات أو على مستوى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة ومجموعة كبيرة التنوع من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية . ولذلك فإن من شأن تنفيذ مشروع من هذا القبيل أن يمثل عملية معقدة" . (المرجع نفسه ، الفقرة ١٧)

لقد أقامت الدول الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا عددا من المحطات العلمية في أنتاركتيكا . وهذه المحطات مصممة لأغراض مختلفة . ولها جميعا دورها في جهد البحوث التعاوني وهو جهد مكمل لنظام معاهدة أنتاركتيكا . وتسلم أطراف المعاهدة بأهمية التعاون العلمي في التحقق من إسهام أنتاركتيكا في المناخ العالمي وظروف الغلاف الجوي ، وتحقيقا لهذه الغاية ، التزمت الأطراف بالترويج لعقد للتعاون العلمي الدولي في أنتاركتيكا . ولأسباب اقتصادية وبيئية تفضل الأطراف الاستخدام التعاوني الأكبر للمنشآت السوقية القائمة حاليا على إنشاء محطات إضافية ، وتعهدت في الحقيقة ، بالقيام بذلك في بروتوكول الحماية البيئية المرفق بمعاهدة أنتاركتيكا . ونكرر دعوتنا لكل أعضاء الأمم المتحدة المهتمين بمستقبل أنتاركتيكا وبتطوير الأنشطة العلمية هناك ، الى الانضمام الى معاهدة أنتاركتيكا والاستفادة من المؤسسات القائمة حاليا وخبرة الدول الأطراف في المعاهدة . ونقرّ بأن من شأن ذلك أن يكون نهجا بناء مسؤولا إزاء مسألة أنتاركتيكا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أذكر مرة أخرى ، أنه وفقا لبرنامج عمل اللجنة وجدولها الزمني ، تقرر أن يكون آخر موعد لتقديم مشاريع قرارات بموجب هذا البند من جدول الأعمال الساعة ١٢/٠٠ من ظهر اليوم . وأن قائمة المتكلمين في المناقشة العامة حول البند نفسه ستقفل في الساعة ١٢/٠٠ ظهرا أيضا .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٥